

تفعيل السياسة التعليمية في تمكين الفئات المهمشة في التعليم قبل الجامعي بمصر

إعداد الباحثة

رباب عبد المعوض رمضان السباخي

باحثة دكتوراه أصول تربية - كلية التربية جامعة المنصورة

إشراف

أ. د. أسماء الهادي إبراهيم عبدالحى

أ. د. محمد إبراهيم عطوة مجاهد

أستاذ أصول التربية

أستاذ أصول التربية

كلية التربية . جامعة المنصورة

كلية التربية . جامعة المنصورة

تفعيل السياسة التعليمية في تمكين الفئات المهمشة في التعليم قبل الجامعي بمصر

إعداد الباحثة

رباب عبدالمعوض رمضان السباخي

باحثة دكتوراه أصول تربوية - كلية التربية جامعة المنصورة

المستخلص:

هدف البحث الحالي إلى التعرف على واقع السياسة التعليمية في تمكين الفئات المهمشة في التعليم قبل الجامعي، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي؛ لمناسبته لموضوع البحث، كما استخدمت الاستبانة كأداة بحثية للتعرف على واقع دور السياسة التعليمية في تمكين الفئات المهمشة في التعليم قبل الجامعي، وقد أوصى البحث بعدد من التوصيات، منها: تنظيم ورش عمل وحلقات نقاش للأهالي والمعلمين حول أهمية دعم الفئات المهمشة وكيفية تقديم الدعم اللازم لهم، مراجعة السياسات التعليمية الحالية والعمل على تعديلها بما يتناسب مع احتياجات الفئات المهمشة وضمان حقوقهم في التعليم، إنشاء لجان مختصة لمتابعة تنفيذ السياسات وتقييم تأثيرها على الفئات المهمشة بشكل دوري لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

Abstract:

The current research aims to understand the reality of educational policies in empowering marginalized groups in pre-university education. The researcher used the descriptive method due to its suitability for the research topic and employed a questionnaire as a research tool to identify the role of educational policies in empowering marginalized groups in pre-university education. The research made several recommendations, including: organizing workshops and discussion sessions for parents and teachers on the importance of supporting marginalized groups and how to provide the necessary support, reviewing current educational policies and working on modifying them to meet the needs of marginalized groups and ensure their educational rights, and establishing specialized committees to monitor the implementation of policies and periodically evaluate their impact on marginalized groups to ensure the achievement of the desired goals.

مقدمة:

التعليم ضرورة من ضروريات الحياة؛ وليس لأي مجتمع غنى عنه فهو دواء الجهل، وسلاح ينير به الإنسان طريقه وينقله من الأمية إلى التقدم، حيث يعد التعليم الوسيلة الوحيدة التي تقود الإنسان لتحقيق أهدافه، ويجعله قادرا على الإبداع والابتكار، فلا تعود ثماره فقط على الفرد؛ بل تمتد آثاره ليشمل المجتمع بأكمله، فالتعليم هو الأساس الجوهرى للتقدم الحضاري، فالفارق الوحيد بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتأخرة هي نسبة التعليم.

كما أن التعليم حق من الحقوق الثقافية للإنسان، قد كفله الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ وبدونه لا يستطيع الإنسان مباشرة حقوقه العامة أو الوفاء بأداء واجباته، وقد جاءت كفالة الدستور لحق التعليم باعتباره أهم وظائف الدولة وأكثرها خطرا، فهو الأداة الرئيسية في تنمية النشء، وإعداده لحياة أفضل، لتحقيق التوافق بين الفرد وبيئته؛ مما يترتب عليه انتماء الفرد لوطنه (عويضة، ٢٠١٩، ٣٩٧).

وقد اشتملت استراتيجية التنمية المستدامة لرؤية مصر ٢٠٣٠ على اثني عشر محورا رئيسيا منها المحور السابع وهو التعليم والتدريب، حيث أكدت الرؤية على الإيمان بحق المواطن في تلقي التعليم الجيد القادر على تحرير الإنسان من الجمود الفكري (رؤية مصر، ٢٠٣٠، ١٣٨).

وتعتبر قضية الفئات المهمشة أحد أهم القضايا المجتمعية، وأكثرها تداولاً على الساحة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مختلف بلدان العالم بصفة عامة؛ وفي مصر بصفة خاصة؛ حيث تمثل إحدى المشكلات الرئيسية في المجتمع المصري؛ باعتبارها القضية الأكثر خطورة على استقرار المجتمع، ولأنها أحد معوقات التنمية فيه، حيث يؤدي هذا التهميش إلى خلق حالة من التذمر وعدم الاستقرار في كافة المجالات وتعد هذه القضية من أقدم القضايا التي تشهدها المجتمعات البشرية على مر التاريخ.

ويعنى التهميش وضع الأشخاص على هامش الأحداث، والعزل أو الإقصاء أو الاستثناء أو عدم الشمول، ويعنى في بعض جوانبه عدم قدرة المجتمع على تفعيل كل أفراد بالدرجة التي يحققون فيها ذاتهم، ويفعلون فيها مقدراتهم ومواهبهم وطاقتهم (الدهشان، ٢٠١٨، ٤٠٠).

ويؤدي التهميش من الناحية التعليمية إلى العديد من المخاطر التي لها تأثيرها السلبي على الفرد والمجتمع ومن هذه المخاطر الهدر التربوي والتعليمي، ارتفاع معدلات الأمية، تهيئة البيئة المناسبة

لانتشار الفكر المتطرف والعمل الإرهابي، اتجاه الشباب نحو خلق ثقافة خاصة بهم، نفل الفقر عبر أجيال من الأسر، تفكك النسيج والوحدة الاجتماعية، الشعور بالهامشية والاغتراب (عبد الحي، ٢٠٢٠، ٢٠٧٨).

ومن ثم لا بد من تمكين هذه الفئات المهمشة من التعليم، حيث أن عملية تمكين الفئات المهمشة له تأثيره الكبير في فاعلية العملية التعليمية، ويعد التمكين أحد المبادئ الأساسية التي يعتمد عليها في تحقيق الأهداف الثلاثة للتنمية الاجتماعية وهي: تخفيض الفقر، التشغيل الكامل والعمل اللائق للجميع، والإدماج الاجتماعي (الجعفر اوى، ٢٠١٣، ٧١).

والتمكن شرط مهم لتحسين حياة المهمشين، ويوصف التمكين على نطاق واسع بأنه عملية اكتساب السلطة أو السيطرة على حياة الفرد، والإيمان بقدرات الفرد، والتمكين مقدمة مهمة للعديد من النتائج الايجابية، مثل تحسين الأداء الفردي والرضا وزيادة الإنتاجية (Alvarez&Leewen, 2018,3).

وتتبع أهمية السياسة التعليمية من ارتباطها بالعنصر البشري، الذي يمثل أهم عناصر المجتمعات وصانع تقدمها، وتساعد السياسة التعليمية على توحيد الفهم والتصرفات نحو التعليم واتخاذ القرار بسهولة، إذ أنها تمثل العام للعملية التعليمية بما فيها قوانين وتشريعات ضابطة للعمل التربوي (اليافعي، ٢٠١٥، ٦).

مشكلة البحث :

على الرغم من الاهتمام بالتعليم على المستويين المحلي والعالمي إلا أن التقرير العالمي لرصد التعليم ٢٠٢٠ يشير إلى أن ٢٥٨ مليون طفل وشاب تعرضوا للإقصاء الكلي عن التعليم، بسبب الفقر في المقام الأول، وأشار التقرير إلى أن العديد من البلدان لا تزال تنتهج سياسة التفرقة في مجال التعليم وأشكال النبذ والاستبعاد، كما أشار التقرير أن نسبة البلدان التي تمتلك قوانين خاصة لضمان التعليم الشامل للجميع لا تتجاوز ١٠% (اليونسكو، ٢٠٢٠)، وهذا يوضح زيادة أعداد المهمشين تعليمياً على المستوى العالمي ومنها دول العالم الثالث .

وتتمحور خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة المرافقة لها حول مبدأ عدم إهمال أحد، وأهمية أن تشمل عملية التنمية جميع الفئات المجتمعية التي تعاني من الإقصاء والتهميش، وتحقيق حريات الإنسان التي من أهمها: حرية العيش بتوفير الإمكانيات لكل الأفراد ليس

البعض منهم ولا للغالبية؛ بل للجميع في كل مكان من العالم في الحاضر والمستقبل (تقرير التنمية الاجتماعية الثالث، ٢٠١٩، ٧).

وقد نص الدستور المصري في المادة " ٨ ، ٩ " على أن الدولة تلتزم بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعي بما يكفل الحياة الكريمة لجميع المواطنين، وتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون تمييز (الدستور المصري، ٢٠١٤، ٥).

وتتمثل الرؤية الاستراتيجية للعدالة الاجتماعية حتى عام ٢٠٣٠ في بناء مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتعليمية وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، مجتمع قادر على كفالة حق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل في ضوء معايير الكفاءة والانجاز وسيادة القانون ، (رؤية مصر ٢٠٣٠ ، ١١٥).

وقد أوصت دراسة عبد الحي (٢٠٢٠) بضرورة الوقاية من التهميش التعليمي وخاصة في مرحلة التعليم الأساسي، مع ضرورة دمج المهمشين في مدارس التعليم العام الرسمي الحكومي أو الخاص، بالإضافة إلى التوسع في تطبيق نظام التعليم المهني الثنائي، والتنوع والتوسع في مدارس التعليم البديل في كافة المراحل التعليمية، ودعم برامج وأنشطة التعليم غير الرسمي للأطفال والكبار، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إتاحة وتيسير التعليم للجميع خاصة المهمشين .

وأشارت دراسة عبد الحميد (٢٠٢٠) أن سياسات الإصلاح الاقتصادي أدت إلى اتساع رقعة الفقر حيث تلتهم المستويات المرتفعة للأسعار أي زيادة في الدخل ودعم الأغنياء على حساب الفقراء.

وقد اقتصر دور السياسة التعليمية في مصر على تقديم خدمات محدودة للفئات المهمشة تعليمياً، تتمثل في إعفاء فئات محددة من سداد المصروفات المدرسية بالمدارس بمختلف المراحل التعليمية ومن هذه الفئات التي حددها القرار الوزاري ١٥٥ لسنة ٢٠٢٠ الأبناء المستفيدين من معاش الضمان الاجتماعي، الطلاب الأيتام، أبناء المرأة المعيلة ومهجورة العائل والمطلقة، أبناء المكفوفين وذوى الاحتياجات الخاصة، أبناء السجون من الذكور (قرار وزاري ، ٢٠٢٠ ، ٨).

ويعد ذلك غير كاف لدعم وتمكين الفئات المهمشة تعليمياً، لذا ينبغي على السياسة التعليمية مراعاة حاجات الفئات المهمشة تعليمياً والمعرضة للمخاطر، وإيجاد أدوات وآليات لإنصاف هذه الفئات المهملة وتمكينها من المطالبة بحقوقها، ومن هذا المنطلق ظهرت الحاجة الملحة إلى إعادة النظر في قرارات السياسة التعليمية بما يتناسب مع احتياجات ومتطلبات الفئات المهمشة تعليمياً، وبما يحقق

أهداف التنمية البشرية، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال توفير الإمكانيات التي تعمل على تمكين هذه الفئات، ومن هنا تظهر المشكلة في تدرى أوضاع غير القادرين على استكمال تعليمهم وتسريهم، نتيجة توجيههم إلى سوق العمل، أو عمالة الشوارع في سن مبكرة؛ مما يؤدي إلى زيادة أعداد المهمشين تعليمياً التي لا تنتهي مدى الحياة، ومن هنا تتحدد مشكلة البحث الحالي في التساؤل الرئيس التالي:

كيف يمكن تفعيل السياسة التعليمية في تمكين الفئات المهمشة في التعليم قبل الجامعي بمصر؟

ويتفرع منه التساؤلات الآتية :

١. ما الإطار المفاهيمي لتمكين الفئات المهمشة تعليمياً؟
٢. ما الإطار المفاهيمي للسياسة التعليمية؟
٣. ما واقع دور السياسة التعليمية في تمكين الفئات المهمشة في مرحلة التعليم قبل الجامعي؟

أهداف البحث

تمثل هدف البحث في التعرف على واقع السياسة التعليمية في تمكين الفئات المهمشة في التعليم قبل الجامعي.

أهمية البحث

تتضح أهمية البحث من النقاط الآتية:

١. يتناول هذا البحث دراسة فئة مهمة من المجتمع تحتاج مزيداً من تقديم الخدمات من قبل السياسة التعليمية.
٢. يتفق هذا البحث مع أهداف رؤية ٢٠٣٠، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي من أهمها تبنى تعريف شامل ينظر إلى تحقيق الاندماج المجتمعي.
٣. يلقي هذا البحث الضوء على المشكلات التي تواجه الفئات المهمشة في ظل قرارات السياسة التعليمية، وتحقيق المساواة في الحقوق والفرص بين جميع المصريين.
٤. ندرة الدراسات التي تناولت متغيرات هذا البحث في مجال الفكر التربوي على حد علم الباحثة، مما يساعد في إثراء المكتبة العربية بإضافات جديدة وعلمية تعد يبدأ منها الباحثين الآخريين.

مصطلحات البحث

تتمثل مصطلحات البحث الحالي فيما يلي :

(١) السياسة التعليمية

مجموعة الأسس والمعايير التي تسعى إلى تحقيق أهداف المجتمع وطموحاته في ضوء اللوائح والقوانين ووضع الخطط والبرامج المحققة لأهداف التعليم والتي تساهم في عملية اتخاذ القرار.

(٢) التمكين

عملية تعزيز وتقوية شخصية الأفراد حتى يكون لديهم القدرة على اتخاذ القرار بأنفسهم ، وإعطائهم الفرصة للتحكم في حياتهم.

(٣) الفئات المهمشة

مجموعة من الأفراد أو الجماعات حرموا من حق التعليم في أي مرحلة من المراحل التعليمية نتيجة تعرضهم لعوامل اجتماعية، أو اقتصادية، أو سياسية في المجتمع، ولا يملكون القدرة على مواجهة هذه الظروف مما يهدد إنسانيتهم وكرامتهم، ويشعرون بالعجز والعداوة تجاه الآخرين وتشمل الفئات المهمشة (الفقراء، ذوى الإحتياجات الخاصة، الفتيات المهمشات تعليمياً، ساكنى القبور، مجهولى النسب).

منهج البحث

استخدم البحث المنهج الوصفي؛ وذلك لمناسبته لدراسة الظواهر الإنسانية والاجتماعية.

أداة البحث

استخدمت الباحثة أداة الاستبانة بهدف التعرف على واقع دور السياسة التعليمية في تمكين الفئات المهمشة تعليمياً بمرحلة التعليم قبل الجامعي.

الدراسات السابقة:

فيما يأتي عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، وسوف يتم عرض ترتيب هذه الدراسات ترتيباً تصاعدياً من الأقدم إلى الأحدث في محورين أساسيين هما (السياسات التعليمية، تمكين الفئات المهمشة) وذلك على النحو التالي:

المحور الأول: السياسة التعليمية

(١) دراسة مرسى (٢٠١٧):

بعنوان "دور السياسات التعليمية مبصر في تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم قبل

الجامعي في الفترة من ٢٠١١-٢٠١٦ (دراسة تحليلية) "

استهدفت الدراسة التعرف على مدى تحقيق القرارات الوزارية لوزارة التربية والتعليم في مصر لمبدأ تكافؤ الفرص لطلاب التعليم قبل الجامعي في الفترة من ٢٠١١/٢٠١٦م، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى العمل على نشر الوعي بأهمية وقيمة السياسة التعليمية بين كافة القائمين على العملية التعليمية، وضرورة اهتمام المدارس بتحقيق تكافؤ الفرص بين الطلاب من خلال الأنشطة التي تقدمها المدرسة، وتفعيل القرارات الوزارية موضع التحليل من قبل المعنيين بوزارة التربية والتعليم وتعديلها بما يحقق مبدأ تكافؤ الفرص بين الطلاب.

(٢) دراسة الطاهر (٢٠١٨):

بعنوان "خريطة مقترحة لبحوث السياسات التعليمية في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة

لرؤية ٢٠٣٠"

هدفت الدراسة إلى استكشاف فلسفة ومنطلقات الخرائط البحثية ومزاياها لاسيما في مجال التربية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج منها تبنى قضايا السياسات التعليمية ذات الرؤى المستقبلية، ووضع الخطط الاستراتيجية لتطوير التعليم، وتوفير مؤسسات البحث التربوي للمعلومات التربوية التي تركز عليها عملية وضع السياسات التعليمية وإتاحة البيانات والمعلومات لتطوير العمل التربوي.

٣) دراسة زاريفسكى (2015):Zarevski

بعنوان "دور السياسات التعليمية والفكر الفلسفي حول التعليم في بناء وظائف مستقرة لمجتمع مزدهر للمعرفة"

هدفت الدراسة إلى تحديد الخطوط العريضة لطرائق تعزيز التعليم، واعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج كالتالي: المهمة الرئيسية للتعليم هي إضفاء الطابع الإنساني على الإنسان من خلال التغلب على التحيزات التي تبين الطبيعة الغوغائية للسلطات، وينبغي أن يتحمل التعليم بوصفه عاملاً مباشراً من عوامل التنمية، وتحمل المسؤولية دور الناقل لعملية إنشاء مبدأ إنساني لقابلية التامين على كرامة الإنسان وحرية كقيمة مطلقة لا يجوز انتهاكها.

٤) دراسة ايرابور، و اوساغي (2018) Irabar& Osaghar

بعنوان " تنفيذ السياسات والبرامج التعليمية : دراية حالة لتمويل التعليم ، والتعليم الأساسي الشامل ، وتعليم المعلمين "

هدفت الدراسة إلى التعرف على الحالة الراهنة لنظام التعليم في نيجيريا، التي تثير القلق لأصحاب المصلحة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأوصت الدراسة بأنه لا ينبغي على التعليم في نيجيريا إتباع سياسات سيئة مع التعليم لتغيير مجرى الأمور، وتتصح اليونسكو بتخصيص ٢٦% من الميزانية للتعليم والتمسك بها باعتبارها الحد الأدنى، وينبغي إيلاء الأولوية وتعميم التعليم الأساسي وتعليم المعلمين ومعاملتها على هذا الأساسي كما لا ينبغي منح الخبراء استقلالاً ذاتياً كاملاً ليمارسوا ما تعلموا من أجله، كما يجب منح مهنة التدريس مكانة مرموقة وتمويلها بشكل مناسب في نيجيريا.

المحور الثاني: تمكين الفئات المهمشة**١) دراسة عبد الحي (٢٠٢٠):**

بعنوان " تعليم المهمشين في مصر على ضوء بعض الاتجاهات الدولية الحديثة رؤية مقترحة

هدفت الدراسة إلى وضع رؤية مقترحة لتوفير فرص تعليمية للفئات المهمشة في المجتمع المصري وفقاً لبعض الاتجاهات الحديثة، واعتمد البحث على المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من المتطلبات التي تسهم في توفير فرص التعليم للفئات المهمشة في المجتمع المصري منها :

الوقاية من التهميش التعليمي وخاصة في مرحلة التعليم الأساسي، دمج المهمشين في مدارس التعليم العام الرسمي الحكومي أو الخاص.

(٢) دراسة عبد الحميد (٢٠٢٣)

بعنوان "التمكين التعليمي لذوى الإحتياجات الخاصة فى التعليم قبل الجامعى"

هدفت الدراسة إلى بيان واقع التمكين التعليمي للطلبة ذوى الإحتياجات الخاصة فى المدرسة الثانوية العامة فى مصر ومعوقاته، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى، واستعانته باستبانة تم تطبيقها على (٢٨٩) طالبًا من بعض المدارس الثانوية بمركز أسيوط، وتوصلت نتائج الدراسة إلى تحديد المعوقات التي تقف أمام تحقيق التمكين التعليمي للطلبة ذوى الإحتياجات الخاصة ومنها: ضعف الميزانية المخصصة للتمكين التعليمي للطلبة ذوى الإحتياجات الخاصة، نقص مراكز خدمات والإرشاد والتوجيه للطلبة ذوى الإحتياجات الخاصة، قلة المباني والمكتبات المدرسية المناسبة للطلبة ذوى الإحتياجات الخاصة، قلة المدرسين المدربين والمؤهلين للتعامل مع الطلبة ذوى الإحتياجات الخاصة.

(٣) دراسة ألفاريز وليوين (2018) Alvarez& Leewen

بعنوان: "تمكين الفقراء : دراسة ميدانية عن المجتمع والعواقب النفسية للحصول على الاستقلالية أو معونة التبعية في "بنما"

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى عواقب تلقي المعونة من أجل الفقر من خلال برامج التحويل المشروط في شكل مساعدات "تقديه" أو تلقي المساعدات الموجهة نحو التبعية فى المجتمعات الريفية الفقيرة في "بنما" والآثار التمكينية للاستقلال الذاتي مقابل التبعية، اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفى، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن فوائد المساعدة ذات المنحى "النقدية" تساهم في تمكين متلقي المساعدة، بالإضافة إلى ضرورة زيادة الرعاية الصحية وتشجيع هذا الفئات على الحضور للمدارس حتى لا يزيد شعورهم بالتبعية والعجز، والعمل على فهم احتياجات الفقراء ووجهات نظرهم شرط مهم للمساعدة.

(٤) رويتر (2019) Reuter:

بعنوان "حقوق الإنسان والمدينة : إدماج المجتمعات المهمشة فى التنمية الحضرية والمدن الذكية"

هدفت الدراسة إلى كيفية تحويل المدن إلى مساحات تعكس أمور حقوق الإنسان الأساسية، وذلك من خلال وضع الفئات المهمشة في المدن، وكيفية بناء مدن فعالة وعادلة يمكن الوصول إليها، وكيفية القضاء على عدم المساواة التي تظهر في المجتمعات الحضرية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن مفاهيم ولغة حقوق الإنسان ضرورية لإعادة صياغة الخطاب الحضري وسياسات التصدي غير الشاملة تؤثر بشكل كبير على أعمال حقوق الإنسان من خلال المبادرات والسياسات التي تركز على البشر، ولاسيما فيما يتعلق بالمشاركة السياسية والتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، ويستلزم ذلك العمل مع المتضررين من التهميش من أجل التوصل إلى المقترحات والبرامج والمعايير والاستراتيجيات اللازمة ومشاركتهم في تصميم الحلول وحل المشكلات، وبذلك ستصبح المدن جهات فاعلة رئيسية في تعزيز حماية حقوق الإنسان وإعمالها.

تعليق عام على الدراسات السابقة

في ضوء ما تم عرضه من الدراسات السابقة يمكن التأكيد على عدد من النقاط التي أوردتها تلك الدراسات والتي تعد من منطلقات هذه الدراسة:

أولاً: أوجه الاتفاق بين البحث الحالي والدراسات السابقة

- اتفق البحث الحالي في المنهجية مع بعض الدراسات السابقة ومنها دراسة Zarevsk (٢٠١٥) ، ودراسة مرسى (٢٠١٧)، ودراسة الطاهر (٢٠١٨) باستخدام المنهج الوصفي.
- اتفق البحث الحالي مع دراسات كلا من دراسة أبو القاسم (٢٠١٧) ، ودراسة لطيف (٢٠١٨) ، ودراسة عثمان (٢٠١٨) ، ودراسة سليم (٢٠١٨) في الكشف عن الإطار المفاهيمي للفئات المهمشة.
- اتفق البحث الحالي مع دراسات كلا من Alvarez&Leewen (٢٠١٨) ، ودراسة Reuter (٢٠١٩)، ودراسة عاطف (٢٠١٩) ، ودراسة عبد الحى (٢٠٢٠) في ضرورة تمكين الفئات المهمشة وتحقيق العدالة بينهم.

ثانياً: أوجه الاختلاف بين البحث الحالي والدراسات السابقة

على الرغم من اتفاق هذه الدراسة مع بعض الدراسات السابقة في بعض الأحيان، إلا أن الدراسة الحالية اختلفت عن الدراسات السابقة في عدة أمور:

- تناول هذا البحث ثلاث مصطلحات من أحدث المصطلحات التربوية والاجتماعية في مجال الفكر التربوي المعاصر، لم يسبق أن تجمع بينهما أحد الدراسات السابقة .

- حيث ركز هذا البحث على ضرورة تمكين الفئات المهمشة من خلال تفعيل قرارات السياسات التعليمية لصالح هذه الفئة.

ثالثاً: أوجه الاستفادة بين البحث الحالي والدراسات السابقة :

من خلال عرض الدراسات السابقة تم الاستفادة منها في البحث الحالي في بناء خلفية معرفية حول موضوع البحث ، وفي صياغة مشكلة البحث ، وتحديد المنهج ، وسوف يتم الاستفادة منها في بناء الإطار النظري للبحث ، وفي معالجته معالجة فكرية ، وفي تحليل وتفسير نتائجه .

الإطار النظري للبحث:

سوف يتم تقسيم الإطار النظري للبحث إلى محورين على النحو التالي:

المحور الأول: الفئات المهمشة وتمكينهم تعليمياً

سيتناول المحور الحالي مفهوم التهميش والمهمشين، مفهوم الفئات المهمشة، مفهوم الفئات المهمشة تعليمياً، أشكال وصور الفئات المهمشة تعليمياً، مفهوم التمكين التعليمي للفئات المهمشة، خصائص التمكين التعليمي للفئات المهمشة.

مفهوم التهميش والمهمشين:

يعرف التهميش بأنه: عملية الإقصاء أو الإستهتار أو الإهمال لفرد أو جماعة أو طائفة أو فئة، وقد تكون هذه الفئة أطفالاً، كبار السن (المسنين)، أبناء الريف، المناطق النائية، الأحياء الشعبية بالمدن، أو من ذوي الإعاقات يعانون من الإستهتار الاجتماعي، والحرمان الاقتصادي، مما يولد لديهم الشعور بالعجز والكرهية للآخرين (سليم، ٢٠١٨، ٩٥).

وتعرف الباحثة التهميش: بأنه عدم قدرة فرد أو جماعة على المشاركة الفاعلة في عملية صنع وإتخاذ القرار، نتيجة إقصاء هذه الفئات من الحصول على الخدمات الأساسية، بسبب الفقر أو الإعاقة أو ضعف المستوى الاجتماعي والاقتصادي، مما يؤثر على فرصهم في المستقبل.

مفهوم الفئات المهمشة

لقد أشارت دراسة عبد الحى (٢٠٢٠، ٢٠٦١) إلى أن الفئات المهمشة مجموعة الأفراد الذين حرّموا من الحصول على حقوقهم الإنسانية والاجتماعية؛ نتيجة لعوامل وظروف قاسية ولم يتمكنوا من مواجهتها، وأدت إلى ضعف ممارستهم لحرياتهم وواجباتهم داخل المجتمع.

ومما سبق تعرف الباحثة الفئات المهمشة بأنهم: مجموعة من الأفراد أو الجماعات تجمعهم نفس الظروف الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية، يعانون من عدم حصولهم على أي خدمات، وتمنعهم هذه الظروف من الإدماج والتكيف مع المجتمع ونشاطاته المختلفة. مفهوم الفئات المهمشة تعليمياً

عرفت UNESCO (٢٠٠٩، ٥) التهميش التعليمي بأنه شكل من أشكال الحرمان الحاد والمستمر في التعليم، مما يسبب عدم المساواة الاجتماعية. كما عرفه شقير (٢٠١٨، ٥٥) بأنهم الفئة التي تنمو دون تعليم أو تدريب، يضيع عليهم سنوات عمرهم دون إستفادة من التعليم والرعاية والتأهيل الذي يمكنهم من العيش في مجتمع العاديين ، ويساعدهم في العيش بحياة كريمة.

ومما سبق تعرف الباحثة الفئات المهمشة تعليمياً على أنها: مجموعة من الأفراد أو الجماعات حرماوا من حق التعليم في أي مرحلة من المراحل التعليمية نتيجة تعرضهم لعوامل اجتماعية، أو اقتصادية، أو سياسية في المجتمع، ولا يملكون القدرة على مواجهة هذه الظروف مما يهدد إنسانيتهم وكرامتهم، ويشعرون بالعجز والعداوة تجاه الآخرين. أشكال وصور الفئات المهمشة تعليمياً:

هناك العديد من أشكال وصور الفئات المهمشة التعليمية التي يصعب تناولها والفصل بينها، ونذكر منها كما حددتها بعض الدراسات كالتالي:

أولاً: الفقراء

لقد عرفت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الفقر على أنه: طرف إنساني يتصف بالحرمان المستدام أو المزمّن من الموارد والخيارات، والأمن والقوة الضرورية ليتمتع بمستوى لائق للحياة وغيرها من الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية (UNESCO, 2010, 196) .

وللفقر أنواع عديدة تناولتها دراسات كل من (التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، ٢٠١٠، ١٧؛ Bradshaw & Emese, 2011, 23؛ عجمية، ٢٠١٣، ١٥١، ناجي، ٢٠١٤، ٣٥٩) كالتالي:

- **الفقر التعليمي:** الذي تناوله التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، وهو قضاء أقل من أربع سنوات في المدرسة، كما ذكر نوع أصب وهو الفقر التعليمي المدقع: أي قضاء أقل من سنتين في المدرسة.

- **الفقر المطلق:** إذ أن الفرد لا يملك الدخل الكافي الذي يمكنه من الحصول على الحد الأدنى من الغذاء والملبس والسكن وخدمات التعليم ووسائل المشاركة الاجتماعية، .
 - **الفقر النسبي:** إذا قل دخل الفرد عن قيمة محددة في سلم الدخل، ويختلف الفقر النسبي من مكان لآخر ومن فترة زمنية لآخرى.
 - **الفقر الريفي:** وهو إفتقار البيئة الريفية إلى البنية التحتية الأساسية، وخدمات الصحة والتعليم ومياه نفية والصرف الصحي.
 - **الفقر الحضري:** وهو موجود بين سكان الأحياء الصغيرة والعشوائية في المدن، ويميزها الإزدحام وسوء الخدمات التي تقدم لهم.
 - **الفقر الدائم:** وهو يتطلب تغييرات هيكلية في الإقتصاد القومي للتخلص منه.
 - **الفقر المؤقت:** وينجم هذا النوع بسبب أزمة إقتصادية، أو سياسية، أو عسكرية، أو كوارث طبيعية، ويمكن التغلب عليه من خلال التضامن الشعبية.
 - **الفقر الإنساني:** ويفصد به العجز بالقدرات الإنسانية أو البشرية نتيجة لسوء التغذية والأمية.
- الاحتياجات التربوية لتمكين الفقراء تعليمياً:**
- زيادة وعى أولياء الأمور بالعائد المرتفع من الاستمرار في تعليم أبنائهم.
 - التوجه نحو بناء المزيد من المدارس في المناطق الريفية الأكثر احتياجاً.
 - رفع أجور المعلمين الذين يعملون في المناطق الفقيرة والأحياء العشوائية، كطريق لجذبهم وتشجيعهم للانتقال للتدريس في المناطق المهمشة.
 - تنفيذ برامج تنمية ذات قيمة عالية في القرى النائية، والقرى المحرومة من الخدمات والقرى شديدة الفقر، للتوعية بأهمية التعليم وآثاره الإيجابية على حياة الأفراد.
 - تقديم منح مالية لتغطية نفقات تعليم التلاميذ الذين ينتمون إلى أسر فقيرة.
 - زيادة وعى أولياء الأمور بأهمية تعليم الفتيات، حيث أن تمكين تعليم الفتيات يمكنهن من الحصول على فرص عمل أفضل.
- ثانياً: ذوى الاحتياجات الخاصة**

لقد عرف Al Hashemi (٢٠١٨) بأنهم الأفراد الذين يعانون نتيجة لعوامل جينية (وراثية) أو بيئية ناشئة عن عدم القدرة على التعلم واكتساب الخبرة والمهارة والأداء الذي يقوم به الأفراد ذوى الخلفية الصحية ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً.

ويجدر الإشارة إلى أن مفهوم تمكين ذوى الاحتياجات الخاصة يعني: تزويد هذه الفئة بمجموعة من المهارات والمعارف ليصبحوا مشاركين بإيجابية في جوانب الحياة الإنسانية إلى أقصى حد متاح لهم وفق إمكانياتهم وقدراتهم في كل مؤسسات المجتمع (اليومى، ٢٠٢١، ٢٤٤).
الاحتياجات التربوية لذوى الاحتياجات الخاصة:

- دمج هذه الفئات فى المدارس مع الطلاب العاديين؛ بشرط إعداد المناهج التى تتناسب مع كل حالة، وأن يقوم بالتدريس لهم معلمين معدون لذلك، حتى يمكن الاستفادة من طاقاتهم الكامنة.
 - تمكين هذه الفئات من خلال دمجهم وإستيعابهم فى المجتمع، وتوفير سبل عيش مستقلة ووصولهم على وظائف تتوافق مع قدراتهم .
 - تزويدهم بالتدريب المهنى الذى يمكنهم من تطوير مهاراتهم وتزويدهم بالمعلومات التى تساعدهم على العمل الحر بعد تقديم التعليم الذى يتناسب مع ميولهم.
- ثالثاً: الفتيات المهمشات من التعليم**

تعرف الفتيات المهمشات من التعليم بأنهن: الفتيات التى تعانى من أى مظهر من مظاهر الإهمال والحرمان من التعليم بدرجة تفقدها حقوقها كمواطنة متساوية مع أفراد المجتمع، وتجعلها مستبعدة ومنعزلة سواء كان هذا الحرمان من التعليم بسبب ظروف إقتصادية أو مكانية (الدهشان، ٢٠١٨، ١١).

الاحتياجات التربوية للفتيات المهمشات تعليمياً:

- تبصير أسرهم بأهمية تعليم الفتيات من خلال التواصل مع المعلمين، وتوفير تكاليف تعليمهن مما يشجعهم على إلحاق بناتهن للتعليم.
 - فرض عقوبات على الأسر التى تمنع بناتهن من الإلتحاق لإستكمال تعليمهن من أجل زواجهن فى سن مبكر.
 - توفير المدارس فى المناطق النائية التى ينتشر فيها فئة (العجر) ويصعب وصولهم للمدارس لعدم وجود مواصلات آمنة.
 - تشجيع الأسر التى تعمل بناتهن وتعتمد عليهم فى توفير الدخل، على إلحاق بناتهن للتعليم فى فصول محو الأمية التى توفرها وزارة التربية والتعليم، كوسيلة مهمة للتغلب على نسبة الأمية.
- رابعاً: ساكني المقابر**

ظهرت مشكلة ساكني المقابر فى النصف الثانى من القرن العشرين؛ نتيجة وإنعكاس للإسكان الغير رسمى، ونتيجة لنمو المدينة بشكل كبير فى فترة وجيزة، فقد زحفت الأحياء السكنية نحو المقابر، وبحسب الإحصاءات التى رصدها الجهاز المركزى حول نوع الوحدات السكنية التى

يعيش بها المصريين، وجد أنه لا يوجد مواطنين بالأرياف يعيشون في المقابر، ووجد أن ٢٣٦٢ مواطن يعيشون في "المقابر" بالمدينة، وأشارت نتائج التعداد إلى وجود نحو ٢٠٢,٣ ألف مواطن يعيشون في حجرة واحدة أو أكثر داخل وحدة سكنية، وأثبتت الدراسات أن ٤٨% ممن يقيمون بالمقابر موجودون فيها من ٢٠ إلى ٣٩ عاماً، و ٣٥% من ٥ إلى ١٩ عاماً، و ١٠% منذ أكثر من ٤٠ عاماً، و ٧٠% منذ أقل من ٥ أعوام ومنهم ٨٢% يقيمون في سكن مستقل، والباقي في سكن مشترك وبعضهم يبحث عن شقة للانتقال إليها منذ ٤٠ عاماً (الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، ٢٠١٧).

ويعانى ساكنو المقابر من عدم توافر الخدمات التعليمية، فمعظم المناطق بها مدارس ابتدائية فقط، وكذلك عدم توافر المواصلات اللازمة حيث أن وسائل النقل بهذه المناطق غير صالحة لأنها تفتقر إلى معايير الأمن والسلامة على الأطفال، بالإضافة إلى أن المرافق المتوفرة تحتاج إلى صيانة، ووفقاً للدراسة التي أجريت على قاطني المقابر أكدت أن ٦٩,٥% من الأسر التي لديها أطفال في المرحلة الابتدائية أن أقرب مدرسة لا تبعد أكثر من ٣٠٠ متر، وأكد نحو ٦٨,١% من الأسر التي لديها طلاب في المرحلة الإعدادية أن أقرب مدرسة لا تبعد أكثر من كيلو متر واحد، أما مدارس التعليم الثانوي بأنواعها تبعد مسافات ما بين ٢ و ٤ كيلو مترات عن المنطقة (تقرير التنمية الاجتماعية الثالث، ٢٠١٩، ٢٣).

الاحتياجات التربوية لساكني المقابر:

تفتقر فئة ساكني المقابر للعديد من الخدمات التعليمية، ولذا يجب على واضعي السياسة التعليمية وضع احتياجات هذه الفئة نصب أعينهم أثناء عملية صنع القرارات التعليمية للتغلب على حرمان هذه الفئة، ويمكن تحديد هذه الاحتياجات التربوية كالاتي:

- العمل على تحسين مستوى المعيشة، من خلال توفير فرص عمل مناسبة لهم لرفع مستوى الدخل، بما لا يتعارض مع فرصهم في التعليم.
- بناء مدارس قريبة من هذه المناطق تسهل عليهم الإلتحاق بها دون معاناة لعدم توافر المواصلات المناسبة في هذه الأماكن.
- مد هذه المدارس بمعلمين أكفاء، مع توفير الحافز المناسب لتشجيعهم على الإستمرار والعمل في هذه المناطق.

خامساً: مجهولي النسب

لقد أشار الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء لعام ٢٠٢٢ أن عدد الأطفال مجهولي النسب في مصر وصل إلى ٢ مليون طفل، ويطلق لقب مجهولي النسب على الأطفال الذين تم إيجادهم في صناديق القمامة بالشارع أو أمام المساجد، أو ملقون على الطرق، ليلقاهم إما أصحاب القلوب الرحيمة، أو فرق العصابات وما شابه ذلك.

وقد اهتمت الدولة المصرية بإصدار التشريعات التي تحث على رعاية فئة مجهولي النسب، ويتضح ذلك في نص المادة "٧٠" من الدستور المصري على أن يكون لكل طفل فور الولادة الحق في إسم مناسب، رعاية أسرية، مأوى، تغذية أساسية، خدمات صحية، تنمية معرفية ووجدانية وتعليمية (جمهورية مصر العربية، ٢٠١٤، ٧٠).

ويمكن القول أن مجهولي النسب شخص منبوذ، لأن أمه نبذته وألقته في الطريق، وقد يكون نتاج علاقه غير شرعية أو اضطرت للتخلص منه لعدم قدرتها على رعايته ماديا أو معنويا، أو فقد هذا الشخص أهله وصعب التحقق من نسبه.

– الاحتياجات التربوية لفئة مجهولي النسب:

- توفير الخدمات التعليمية اللازمة التي تمكنهم من القضاء على حرمانهم الشديد.
- توفير فصول محو أمية لهذه الفئة، وخاصة للأفراد العاملة منهم، حتى يتمكنوا من الحصول على فرص التعليم المناسبة لإحتياجاتهم، والقضاء على تهميشهم تعليميا.
- العمل على تذليل الصعوبات التي يعاني منها الأفراد مجهولي النسب في المؤسسات التعليمية.
- التوجه نحو حصر هذه الفئة للتعرف على إحتياجاتهم ووضع خطة من قبل الإدارات التعليمية للمساهمة في توفيرها سواء كانت مادية أو معنوية.
- توفير أماكن مناسبة تساعدهم على مذاكرة دروسهم وتسهيل عملية تحصيلهم دروسهم المدرسية مثل باقى زملائهم فى المدرسة، مما يقلل من شعورهم بالحرمان.
- توفير سكن مناسب وملائم لهذه الفئة، مع ضمان الأمن فيه، بالإضافة إلى الرعاية الصحية، وتوفير الرعاية الأسرية التي تعوضهم عن فقدان الأبوين.

سادساً: الأيتام

ونقصد هنا الطفل اليتيم الذى فقد أحد والديه أو كليهما، وهذه الفئة فى تزايد مستمر بسبب إرتفاع أسباب الوفاة، ونظرا لتحويلات الحياة الاجتماعية التى تظهر فى التباعد بين الأقارب، الذى يؤدي إلى ضعف تكافل لهؤلاء الأيتام، وعلى الرغم من وجود الملاجئ ومحاولتها التخفيف من

حجم هذه الأزمة إلا أنها لا تستطيع إستيعاب الأعداد المتزايدة، وضعف تمويلها، بالإضافة إلى عدم إنتشارها في كافة المناطق؛ مما يؤدي إلى إهمال هذه الفئة وتهميشها تعليميا وربما تشردها أيضا.

كما يؤثر الحرمان الأسرى للأيتام على كل المستويات العقلية والنفسية للطفل بداية من عدم الوعي؛ ويزداد عليه شعورهم بالخوف والذنب والقلق، وصولا إلى إدراك الذات (فهم الذات/فهم تجاه الذات/قبول الذات/صورة الذات) في المستقبل والعلاقات الاجتماعية، والاتجاهات نحو الرجال والنساء والأسرة (Shulga, Savchenko, Filinkova, 2016, 94).

وطبقا لمؤشرات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء عام (٢٠٢٢) تم تقدير عدد الأيتام بمليون و٤٠٠ ألف ابن يتيم بما يشمل فاقد الأب أو الأم، أو كلا الوالدين، وبعض هذه الفئة يحرمون من إستكمال لتعليمهم نظرا لضعف مستوى معيشتهم.

مفهوم التمكين التعليمي للفئات المهمشة

يقصد به تزويد الطلاب بفرص لزيادة المعرفة والقدرات وكفاءة التعلم مدى الحياة، والمشاركة في عملية صنع القرار التي تتعلق بأدائهم الحالي والمستقبلي، والتحكم في حياتهم الشخصية (Juceviciene& Vizgirdaite, 2012, 41).

وتعرفه الباحثة: بأنه عملية التأثير الإيجابي على حياة الفئات المهمشة من خلال التعليم، وحصولهم على تعليم جيد، مجاني، إلزامي، بتوفير بيئة مدرسية آمنة ميسرة وصادقة لهم، والمساهمة في تحقيق توافقتهم وإنتمائهم للمجتمع.

ثانياً: خصائص التمكين التعليمي للفئات المهمشة

توجد عدة خصائص لتمكين الفئات المهمشة تعليميا يمكن تناولها على النحو التالي (السروجي، ٢٠٠٩، ٢٥٨):

١. تحقيق العدالة الاجتماعية: يعد تمكين الفئات المهمشة تعليميا وسيلة مهمة لتحقيق العدالة الاجتماعية، ومحاربة الفساد، وزيادة الثقة والتضامن الاجتماعي بين الأفراد المهمشة والمجتمع.
٢. قوة وسلطة: يعد تمكين الفئات المهمشة تعليميا قوة وسلطة وتأثير يرتبط بالقدرات والإمكانات؛ مما يؤدي هذا التمكين إلى زيادة الوعي لهذه الفئة.

٣. تحقيق الأهداف المجتمعية: حيث يتميز تمكين الفئات المهمشة تعليميا بتحقيق الأهداف المجتمعية، ومؤشر كبير لعائد التنمية، وتحقيق جوانب الرعاية الإنسانية بين مختلف هفي الفئات، مما يزيد ثقتهم بأنفسهم.

٤. إقناع الذات: حيث يتصف تمكين الفئات المهمشة تعليميا بالقدرة على إقناع الذات والآخرين بتخطي الصعوبات التي تواجه هذه الفئة، من خلال المبادرة والجودة الكاملة في تحسين آدائهم.

المحور الثاني: السياسة التعليمية لتمكين الفئات المهمشة بمصر

سيتناول المحور الحالي مفهوم السياسة التعليمية، آليات صنع السياسة التعليمية، مراحل صنع السياسة التعليمية، العوامل التي تواجه السياسة التعليمية في مصر، وهو ما سوف يتناوله المحور كالتالي:

أولاً: مفهوم السياسة التعليمية

عرفها UNESCO Bangkok (٢٠١٣، ٧): على أنها بيان واسع يوضح الأهداف والأولويات المهمة للحكومة، التي تتفق مع دستور الدولة، تشمل القطاع ككل مثل سياسة التعليم، أو قطاعا فرعيا مثل التعليم الأساسي، أو قضايا بعينها تخص التعليم، وتستهدف كشف حلول لقضية ما بشأن العلية التعليمية.

وأضاف سنوسي (٢٠١٩، ١٣٨) بأنها المبادئ والاتجاهات العامة التي توجه عمل المؤسسات التعليمية على كافة المستويات والتنظيمات المسؤولة عن تنفيذ هذه السياسة.

وتعرفها الباحثة إجرائيا على أنها: مجموعة الأفكار والمبادئ والرؤى التي تأخذ طابعا عمليا، وقابل للتطبيق الميداني، لتحقيق الأهداف التي يتم تحديدها من الجهات المسؤولة التي تخدم مصالح المجتمع، وتسعى لتحقيق الأهداف التعليمية.

ثانياً: آليات صنع السياسة التعليمية في مصر

تتعدد آليات صنع السياسة بشكل عام والسياسة التعليمية بشكل خاص، وتختلف الدول في أخذها بهذه الآليات حسب الفكر السياسي السائد لحكومات تلك الدول والانظمة الحاكمة التي تسيطر عليها سواء كانت تطبق النظم الديمقراطية أو البيروقراطية، ويمكن توضيح هذه الآليات كما تناولتها دراسات كلا من (عبد الكريم، ٢٠٠٩، ٥٤؛ الفارسي، ٢٠١١، ٧٣):

١. الإستفتاء: يعتبر الإستفتاء أولى الخطوات التي تتبعها الحكومة فى صنع السياسة التعليمية والإصلاح التعليمى، ويقصد به عرض موضوع السياسة على المواطنين للأخذ بأرائهم من حيث الموافقة أو الرفض..
٢. إعلان الوثيقة: وهى الوثيقة التى تعلنها الدولة وتحتوى على ملامح سياستها التعليمية والتغيير المطلوب، ويسبق هذا الإعلان للوثيقة التعليمية عدة خطوات تطبيقية تتمثل فى عقد المؤتمرات والدورات وورش العمل المتخصصة.
٣. المكاتب الإستشارية: وتستخدم بشكل أكبر فى الدول النامية ، للإستفادة من خبرات الدول المتقدمة وخبرة هذه المكاتب الإستشارية.
٤. الندوات والمؤتمرات التربوية: وهى من المجالات الجيدة لمناقشة قضايا ومشكلات التعليم، وتبادل الآراء والخبرات بين التربويين والمهتمين بالقضايا التربوية، من خلال تحليل القضايا والمشكلات التعليمية وطرح الحلول والمستجدات العالمية.
٥. البحوث والدراسات المقارنة: وبعوث السياسات تهدف إلى البحث فى مشكلة معينة أو تقييم نجاح سياسة معينة، وتحلل الدراسات المقارنة فى مجال السياسة التعليمية مكانة مهمة فى التعرف على نماذج صنع السياسة التعليمية، وأساس تطويرها فى الدول المختلفة.
٦. المجالس التعليمية والإستشارية: وهى المجالس التى يتم بمقتضاها إشراك القطاعات المجتمعية المختلفة مع الحكومة فى صنع السياسة التعليمية.
٧. ورش العمل وحلقات النقاش: وتأتى هذه الآلية بعد القيام بالبحوث والدراسات المرتبطة بإعداد السياسة التعليمية، ويتم التوصل فى ختامها إلى قرارات معينة، وهى أسلوب ديمقراطى يسمح بتعدد الآراء ومناقشتها بين المختصين والخبراء وأساتذة الجامعات والقيادات السياسية وممثلى المجالس والأحزاب والجمعيات المختلفة وأولياء الأمور.
٨. التقارير: أحد أهم الأدوات التى توفر المعلومات والأفكار للقيادات العليا، وتختلف هذه التقارير فى تفصيل المعلومات الواردة فيها وفقا للهدف الذى بنيت عليه.
٩. وسائل الإعلام: تساهم وسائل الإعلام السمعية والمرئية بشكل كبير فى صنع السياسة التعليمية، من خلال تزويد صانعى السياسة التعليمية بالمعلومات والحقائق اللازمة، ومعرفة إتجاهات الرأى العام، من خلال عرضها للآراء والأفكار المختلفة، مما يؤثر على توجهات أفراد المجتمع وطموحاتهم.

ثالثاً: مراحل صنع السياسة التعليمية في مصر

تمر عملية صنع السياسة التعليمية بعدة مراحل يمكن توضيحها من خلال الآتي (الوريكات، ٢٠١١، ٥٣؛ الرشيدى، ٢٠١٢، ٥٩٦؛ Elena, 2014, 680؛ أبو شقرا، ٢٠٢٠، ١٥٠):

١. تحديد المشكلة موضوع السياسة : وتبدأ بالشعور بعدم الرضى عن السياسة أو الوضع الحالي، وفي هذه المرحلة يجب تحليل السياسة التعليمية في عدة جوانب للسياق الاجتماعي للدولة، بما في ذلك الجوانب السياسية، والاقتصادية، والديموغرافية، والثقافية، والاجتماعية والقضايا التي من المحتمل أن تؤثر على صنع السياسة التعليمية وتنفيذها.
٢. طرح بدائل السياسة التعليمية : وتتضمن وضع سياسات بديلة للتعامل مع المشكلة، وتأخذ السياسات البديلة شكل أوامر تنفيذية وقرارات وتشريعات وتسمى هذه المرحلة بمرحلة تشكيل السياسة، وتجميع الأفكار وترتيبها.
٣. صياغة ورسم السياسة التعليمية : تتمثل هذه المرحلة في تحديد وصياغة الأهداف والأغراض التعليمية، وإستخلاص الأهداف التربوية من التوجهات والاختيارات السياسية للدولة، والتأكد من إتساق وتكامل الأهداف التربوية مع الغايات العامة للمجتمع، والتنسيق بينها وبين الأهداف الأخرى المرتبطة بسياسة القطاعات الأخرى، ووضع إطار عمل يوضح كيفية التوجه نحو تحقيق هذه الأهداف .
٤. تبني وإقرار وتشريع السياسة التعليمية : يتم في هذه المرحلة تقرير وقبول الأهداف العامة للسياسة التعليمية، وترجمتها إلى مجموعة قرارات خاصة ببعض البرامج والميزانيات، كما يتم صدور تشريع أو قانون يجسد أهداف السياسة التعليمية، واتخاذ قرار حول البديل الأفضل الذي يتم الاتفاق عليه من قبل الجهات المشاركة في صنع السياسة.
٥. إقرار وتنفيذ السياسة التعليمية : وهي مرحلة العمل الفني الإجرائي المرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمؤسسة التعليمية ومتابعتها؛ حيث يتم تحويل البرامج والخطط إلى أنشطة فعلية تطبق على الواقع ومحددة بزمان ومكان معينين، وتتم هذه المرحلة على يد القائمين على العملية التعليمية من معلمين، وإداريين، ومشرفين، والذين ينبغي أن يشاركوا في مرحلة صنع السياسة التعليمية.
٦. المتابعة والتغذية الراجعة للسياسة التعليمية: يتم فيها تحديد ما إذا كانت اللوائح التنفيذية تتماشى مع متطلبات السياسة وتحقيق أهدافها، وتساعد واضعي السياسة التعليمية على معرفة الاتجاه الذي تسير فيه الأهداف ومدى تحقيقها، وجوانب القوة والضعف في تنفيذها.

رابعاً: العوامل المؤثرة في صنع السياسة التعليمية في مصر

هناك الكثير من العوامل والقوى الثقافية المؤثرة في صنع السياسة التعليمية في مصر، ومنها العوامل السياسية، وأثر الاستقرار الداخلي وحالة السلام في زيادة نسبة الإنفاق على التعليم والعوامل الاقتصادية ومنها تطبيق سياسات الخصخصة والتحول إلى التكتلات الاقتصادية الكبرى، والعوامل الاجتماعية ومنها الزيادة السكانية، وما نتج عنها من مشكلات الاستيعاب الكامل للتلاميذ، ومشكلة التسرب في التعليم ومشكلة الفجوة في التعليم بين الإناث والذكور ومشكلة عمالة الأطفال وغيرها (بغدادى، ٢٠٠٧، ٣٧).

ويمكن توضيح هذه العوامل كما تناولتها دراسات كلاً من (الخبرانى، ٢٠١٥، ١٠٨؛ بغدادى، ٢٠١٥، ٣٩، ٤٠؛ حجازى، ٢٠١٩، ٦٣٤؛

(١) العوامل الاجتماعية

هناك العديد من العوامل الاجتماعية التي قد تؤثر في صنع السياسة التعليمية، ومن هذه العوامل ما يلي:

١. الدين: يعد الدين من موجبات النظم التعليمية في كثير من بلدان العالم، فهو يؤثر فيها تأثيراً مباشراً، بل إن نشر التعاليم الدينية من أهم الدوافع لإنشاء المدارس.
٢. الأمية حيث تتفاوت نسبة الأمية من محافظة إلى أخرى في مصر، وتختلف أيضاً حسب الفئة العمرية، وتحتاج السياسة التعليمية في مصر إلى مواجهة قضية الأمية.
٣. ارتفاع معدلات الفقر ترتبط أحوال الفقراء في مصر ارتباطاً وثيقاً بالتحويلات الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، التي حدثت في الفترة التي بدأت مع منتصف السبعينيات من القرن العشرين، وهي بداية التحول من إقتصاد الدولة في مجال الانتاج، وتوجيه الخدمات إلى إقتصاد رأسمالى تقلص فيه دور الدولة، وبدأت فيه عمليات التكيف الهيكلى؛ مما أدى إلى زيادة حجم الفقر في المجتمع.

(٢) العوامل السكانية

تؤثر الأبعاد السكانية في النظم التعليمية بدرجة كبيرة، ونتيجة إختلاف العوامل السكانية من مجتمع لآخر تختلف النظم التعليمية، ومن أهم العوامل السكانية ما يلي:

١. الزيادة السكانية: حيث تعد أكبر التحديات المؤرقة والأكثر خطورة التي تواجه الاقتصاد المصري، حيث أنها تعوق عملية التنمية في جميع المجالات لما تسببه هذه الزيادة خطورة على معدلات الإنتاج؛ إذ لم يتم استغلال العنصر البشري.
٢. نمو وتوزيع السكان: يختلف نمو السكان وتوزيعهم ما بين المدن، والقرى، والأرياف، داخل كل دولة، ولذا يجب مراعاة نمو السكان وتوزيعهم عند التخطيط لتوزيع الخدمات التعليمية حسب توزيع السكان وانتشارهم داخل الدولة من منطقة لأخرى وفقا لأعداد الطلاب.

(٣) العوامل السياسية

تشكل العوامل السياسية الأيديولوجية والإطار الفكري الذي يضع الأساس لنظام سياسي واجتماعي معين ويمكن اشتقاق أي سياسة تعليمية من الفكر السياسي القائم والذي يعبر عن الأغراض السياسية والتي يؤكد عليها النظام السياسي القائم فالنظام التعليمي هو أحد أدله التنمية السياسية وأحد الأدوات التي يعتمد عليها النظام السياسي لاكتساب شعبيته (جايل، ٢٠١٣، ٤٤٨).

ومن الجوانب المؤثرة في توجيه السياسة التعليمية النظام وطبيعة الحكم السائد فيه، ورؤيته للتعليم فعندما يقوم الحكم على سلطة الفرد أو الحزب، سيكون التعليم جزء من هذا النظام ويختلف الوضع عندما يكون نظام الحكم ديمقراطيا يعتمد على المشاركة المجتمعية ومؤسسات المجتمع المدني، وبذلك تكون السياسة التعليمية أكثر إنفتاحا وتمشيا مع قيم الديمقراطية، كما يرتبط بالإنفاق على التعليم، فالسياسة التعليمية تسير في ضوء الخطوط العريضة التي ترسمها القيادة السياسية العليا والقرارات التي تتخذ ليست قرارات تربوية فقط بل تكون سياسية، وإن السياسة التعليمية في مصر تفتقر إلى التخطيط الإستراتيجي السليم الذي يهدف إلى إصلاح العملية التعليمية بكافة أركانها (حجازي، ٢٠١٩، ٦٣٤).

(٤) العوامل الاقتصادية

يشكل العامل الاقتصادي إطاراً لصنع السياسة التعليمية، يتضمن موارد الدولة، وطبيعتها، وتوزيعها، وميزانية التعليم، ونصيب الفرد من الموازنة العامة، كما تؤثر المحددات الاقتصادية على عملية صنع السياسة العامة في الدولة من حيث تحديد مضمون وأهداف وأولويات السياسات العامة في الدول، ويؤثر مستوى التنمية على الموارد المتوفرة أمام صانع السياسة، خاصة وأن الموارد المحدودة تقيد من اختيار السياسة وتحد من البدائل (شعيب، ٢٠٢١، ٢٢٢).

يؤثر التعليم تأثيراً مباشراً في التقدم الإقتصادي للامم، حيث تتأثر إنتاجية الفرد بنوع وكم التعليم الذي حصل عليه، حيث أن العلاقة بين الإقتصاد والتعليم علاقة تبادلية، لما يترتب عليه الإستخدام الأمثل لرأس المال البشري، الأمر الذي يحتم على نظام التعليم المصري الإهتمام برفع مستوى المهارات اللازمة للقوى العاملة، وأشار دليل التنمية البشرية في مصر أن معدل البطالة بين الشباب عام ٢٠٢١ وصل إلى (٢,١٥٥) مليون متعطل بنسبة ٧,٤% في الفئة العمرية (١٥- ٢٩) بلغت ٦٢,٤ من إجمالي المتعطلين، طبقاً لما ذكره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، حيث تسيطر العوامل الإقتصادية على سياسة الإصلاح التعليمي في بعض الدول ومنها مصر، وطالبت كثير من السياسات بأهمية وجود معايير تربوية تتمحور حولها سياسة تحسين جودة التعليم، وأصبح تحسين وتعزيز نظم الجودة في التعليم والتدريب هدفاً رئيساً في السياسة التعليمية (European Communion, 2015, 7).

ونتيجة لذلك يعاني الواقع المجتمعي ضعفاً متفاقماً في الأوضاع الاقتصادية، وتدهور في الأوضاع الاجتماعية، وتنامياً في معدلات الفقر، وانخفاض في مستويات المعيشة وزيادة معدلات البطالة، وتدهوراً في مستوى التعليم (إسماعيل، ٢٠١٥، ٧٥).

(٥) العوامل الجغرافية

يرتبط البعد الجغرافي بالعامل الإقتصادي، وذلك أن إقتصاديات أي دولة تعتمد بشكل مباشر على العوامل الجغرافية لتلك الدولة، فهي التي تحدد مصادر الثروة فيها، وتؤثر العوامل الجغرافية على السياسات التعليمية من ثلاث نواحي وهي:

١. المناخ: يحدد السن الملائم لبدء الإلزام، وموسم الإجازات الدراسية، وشكل المباني الدراسية، وأنواع مواد البناء، والأثاث، وما تحويه من مواد، والوسائل التعليمية يجب أن تخضع لظروف المناخ، وكذلك طول اليوم الدراسي، وأنواع الأنشطة التعليمية.
٢. طبيعة البيئة: يتأثر الفرد بالبيئة ويؤثر فيها، والبيئة الجغرافية تلهم الإنسان بما تحتويه من الكثير من الظواهر الطبيعية التي تعد خبرات مربية، والتي يتفاعل معها الإنسان من خلال البرامج والأنشطة التربوية.
٣. مصادر الثروة: تختلف مصادر الثروات الطبيعية من بيئة لأخرى، كما أنها تختلف من حيث مردودها وقيمتها الإقتصادية، وبإختلاف الثروات يختلف حجم الإنفاق على التعليم، ويختلف أيضاً تمويل التعليم.

(٦) العوامل التكنولوجية والثورة المعلوماتية

يمثل الأساس المعلوماتي أساساً هاماً في صناعة السياسات التعليمية، وإذا غاب هذا العامل انفصلت السياسة عن الحاضر والمستقبل معاً، واقتصرت تأثيرها على ردود الأفعال، وعليه تسيير المشكلات والالتفاف حولها أكثر من اقتحامها والتخلص منها (عبدالدايم، ٢٠٢٢، ٤٦٥).

وقد أحدثت الثورة المعلوماتية تضاعف كثافة العلم كل خمس سنوات، مما يترتب عليه تراكم المعارف والمعلومات؛ مما أدى إلى صعوبة توصيلها إلى الأفراد، وأصبح من الضروري تعليم الأفراد كيفية استغلال هذه المعلومات بطريقة مفيدة، ومن التحديات التي تواجه النظام التعليمي في مصر أنه لم يستجب للتحديات التكنولوجية، وعدم قدرته على التواصل مع أجيال مجتمعات المعرفة؛ ألا وهو القطب التكنولوجي، وعجز النظام التعليمي على استثمار مهارات الطلاب وتوظيفها التوظيف التعليمي المرغوب فيه، وتتح تربية عصر المعلومات أشكالاً متعددة للتعليم في المدرسة، وفي المنزل، وأماكن العمل، وقد تعددت وتنوعت مصادر تقديم الخدمات التعليمية من فصول افتراضية، ومراكز تدريب داخل مؤسسات الأعمال، ومواقع تعليم عن بعد، من خلال الإنترنت وما شابه، وهذا بلا شك قد أضاف أبعاداً عديدة للمنظومة التعليمية.

الإطار الميداني للبحث:

سوف تناقش الباحثة في هذا الجانب أهداف الدراسة الميدانية، وأداة الدراسة وإجراءات تقنياتها، ومجتمع البحث وعينته، ثم توضيح نتائج الدراسة الميدانية وذلك كما يلي:

أولاً: أهداف الدراسة الميدانية:

تمثل هدف الدراسة الميدانية في رصد واقع دور السياسة التعليمية في تمكين الفئات المهمشة تعليمياً بمرحلة التعليم قبل الجامعي. أداة الدراسة وإجراءات تقنياتها: لتحقيق أهداف الدراسة الميدانية صممت الباحثة استبانة، وقد مرت عملية إعداد الاستبانة بالخطوات الآتية:

قامت الباحثة بالاطلاع على الدراسات السابقة والأدب التربوي ذي الصلة بالفئات المهمشة وتمكينهم تعليمياً، و السياسة التعليمية لتمكين الفئات المهمشة، وبعض الخبرات العالمية في هذا المجال؛ وذلك بهدف صياغة الاستبانة.

- تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على السادة المشرفين للإفادة من توجيهاتهم، وتمت إعادة صياغة الاستبانة في ضوء هذه التوجيهات.
- تم عرض الاستبانة على السادة المحكمين من الخبراء والمتخصصين، وذلك للتحقق من:
 - مدى ملاءمة الاستبانة للغرض التي وضعت من أجله
 - مدى وضوح العبارات وسلامة الصياغة
 - ومدى كفاية العبارات والإضافة إليها أو الحذف منها.
- قامت الباحثة بتجميع ملاحظات ومقترحات السادة المحكمين، وتمت مناقشتها مع السادة المشرفين، وكان من أهم هذه التعديلات إعادة صياغة بعض العبارات.

ثانياً: مجتمع البحث وعينته:

تمثل مجتمع البحث الحالي في الإدارات المختارة يتكون من (٢٢٥٢٦) فرداً ، منهم (٢٠١٥٧) معلماً، و(١٠٤٠) أخصائي اجتماعي هذا بالإضافة إلى (١٢٩٦) مديراً، و(٧) مدير إدارة، و(٢٦) موجهاً للتربية الاجتماعية، و بلغ حجم عينة الدراسة (١١٨٥) فرداً ، حيث تم تحديد حجم العينة باستخدام برنامج (sample size calculator) بمعلومية حجم المجتمع، وعند مستوى ثقة (٩٥%)، وحدود خطأ (٥%)، وكذلك بمعلومية حجم كل إدارة ، وقد روعي توزيع (١٤٠٠) استبانة، بحيث تضمن الباحثة جميع الحجم المحدد للعينة بعد استبعاد الفاقد.

نتائج الدراسة الميدانية:

لمعرفة وجهة نظر أفراد العينة ككل حول واقع دور السياسة التعليمية في تمكين الفئات المهمشة تعليمياً بمرحلة التعليم قبل الجامعي كانت استجابات أفراد العينة كما يوضحها الجدول (١) التالي:

جدول (١)

استجابات عينة الدراسة ككل حول واقع دور السياسة التعليمية في تمكين الفئات المهمشة تعليمياً
بمرحلة التعليم قبل الجامعي

مستوى الدلالة	قيمة كا	العينة الكلية (ن= ١١٨٥)								العبارة
		النسبة النسبية	الاهمية النسبية	موافق بدرجة صغيرة		موافق بدرجة متوسطة		موافق بدرجة كبيرة		
				%	ك	%	ك	%	ك	
٠,٠١	٣٣١,٨٠٨	٢٢	٥٢,٣٣	٥٥,٩	٦٦٣	٣١,١	٣٦٩	١٢,٩	١٥٣	تبنى استراتيجيات متعددة لضمان توفير فرص تعليمية عادلة للفئات المهمشة تعليمياً.
٠,٠١	٣٥٦,١١٦	٢٣	٥١,٩٩	٥٧,٦	٦٨٢	٢٩,٠	٣٤٤	١٣,٤	١٥٩	تقدم الخدمات الوقائية والاجتماعية في المحيط الأسرى والاجتماعي للفئات المهمشة.
٠,٠١	٣٢١,٦٨١	٢١	٥٢,٦٦	٥٦,٥	٦٦٩	٢٨,٩	٣٤٣	١٤,٦	١٧٣	توفر موارد تعليمية متخصصة وبرامج تتناسب مع احتياجات الفئات المهمشة.
٠,٠١	٢٣٣,٤٧٣	١٣	٥٤,٦٦	٥٣,٢	٦٣٠	٢٩,٢	٣٤٦	١٧,٦	٢٠٩	تؤكد على حق التعليم الشامل كمدخل لتربية الفئات المهمشة تعليمياً.
٠,٠١	٢٦٨,٦٩٤	١٤	٥٤,٣٣	٥٥,٢	٦٥٤	٢٦,٨	٣١٨	١٨,٠	٢١٣	توفر تعليم شامل ومناسب دون تمييز.
٠,٠١	١٢٥,٥٠٤	٦	٥٨,٣٣	٤٣,٥	٥١٦	٣٨,١	٤٥٢	١٨,٣	٢١٧	وضع قوانين وتشريعات جديدة تخدم مختلف الفئات المهمشة.
٠,٠١	٣٦,١٨٧	٣	٦١,٩٩	٤٠,٦	٤٨١	٣٣,١	٣٩٢	٢٦,٣	٣١٢	تقدم المناهج مواد تثقيفية للطلاب العاديين بحقوق الفئات المهمشة لتفهمهم اختلاف الآخرين.
٠,٠١	٣٢,٨٧٦	٢	٦٢,٦٦	٣٧,٠	٤٣٩	٣٧,٥	٤٤٤	٢٥,٥	٣٠٢	تشجع الشراكة مع الجهات الداخلية والخارجية لرعاية الفئات المهمشة تعليمياً.
٠,٠١	٥٤,٧٦٥	٤	٦١,٦٦	٤٣,٥	٥١٥	٢٧,٩	٣٣١	٢٨,٦	٣٣٩	تعرف الطلاب من ذوى الفئات الخاصة بحقوقهم ونشر ثقافة حقوق الإنسان بينهم.
٠,٠١	٤,٢١٣	١	٦٤,٩٩	٣٦,٠	٤٢٧	٣٢,٧	٣٨٧	٣١,٣	٣٧١	تشجع الفئات المهمشة على المشاركة في الأنشطة لتنمية مهاراتهم وتعزيزها.
٠,٠١	١١٥,١٥٤	٤م	٦١,٦٦	٣٤,٩	٤١٣	٤٥,٢	٥٣٦	١٩,٩	٢٣٦	تعزز التعاون بين وزارة التربية والتعليم والمؤسسات غير الحكومية لتطوير مهارات الفئات المهمشة.
٠,٠١	١٤٩,٧٩٢	٧	٥٧,٣٣	٤٥,١	٥٣٥	٣٧,٧	٤٤٧	١٧,١	٢٠٣	تهتم بدعم الأبحاث والدراسات التي تهدف إلى تطوير سياسة التمكين التعليمي للفئات المهمشة.

يتضح من نتائج جدول (١) ما يأتي:

جاءت استجابات عينة الدراسة حول واقع دور السياسة التعليمية في تمكين الفئات المهمشة تعليمياً بمرحلة التعليم قبل الجامعي، على أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في العبارتين (٢٠)، (٢٣) لصالح البديل (موافق بدرجة كبيرة)، و في العبارة (١٩) لصالح البديل (موافق بدرجة صغيرة)، بينما في بقية العبارات لصالح البديل (موافق بدرجة متوسطة) حيث جاءت قيم كاذبة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠١ ودرجات حرية = ٢.

أما بالنسبة لترتيب العبارات حسب الأهمية النسبية لها جاء كما يلي:

- جاءت العبارة رقم (٢٢) وهي "تشجع الفئات المهمشة على المشاركة في الأنشطة لتنمية مهاراتهم وتعزيزها" في المرتبة الأولى في استجابات عينة الدراسة حول واقع دور السياسة التعليمية في تمكين الفئات المهمشة تعليمياً بمرحلة التعليم قبل الجامعي، حيث بلغت الأهمية النسبية لها (٦٤,٩٩%)
- جاءت العبارة رقم (٢٠) وهي "تشجع الشراكة مع الجهات الداخلية والخارجية لرعاية الفئات المهمشة تعليمياً"، في المرتبة الثانية في استجابات عينة الدراسة حول واقع دور السياسة التعليمية في تمكين الفئات المهمشة تعليمياً بمرحلة التعليم قبل الجامعي، حيث بلغت الأهمية النسبية لها (٦٢,٦٦%).
- جاءت العبارة رقم (١٤) وهي "تقدم الخدمات الوقائية والاجتماعية في المحيط الأسري والاجتماعي للفئات المهمشة"، في المرتبة الثالثة والعشرين في استجابات عينة الدراسة حول واقع دور السياسة التعليمية في تمكين الفئات المهمشة تعليمياً بمرحلة التعليم قبل الجامعي، حيث بلغت الأهمية النسبية لها (٥١,٩٩%)
- جاءت العبارة رقم (١١) وهي "توفر دعم فردي لمختلف الفئات المهمشة يمكنهم من المشاركة الفعالة في المدرسة والمجتمع، في المرتبة الخامسة عشر في استجابات عينة الدراسة حول واقع دور السياسة التعليمية في تمكين الفئات المهمشة تعليمياً بمرحلة التعليم قبل الجامعي، حيث بلغت الأهمية النسبية لها (٥٠,٣٣%).

وتشير النتائج إلى الوعي بأهمية البدء بتمكين الفئات المهمشة من خلال الأنشطة التفاعلية التي تؤثر بشكل مباشر وفوري على قدراتهم، وكذلك التركيز على بناء الشركات مع مختلف الجهات لأن ذلك يعد وسيلة فعالة لتحسين الموارد والدعم المتاح للفئات المهمشة، وعلى الرغم من أهمية الخدمات الوقائية والاجتماعية والدعم الفردي إلا أن هناك قصور في التركيز على هذه

الجوانب؛ لكونها تتعلق بتدخلات ليست تعليمية من الدرجة الأولى، ولا تقع على رأس الأولويات مقارنة بالأنشطة المباشرة والشراكات.

النتائج والتوصيات:

توصلت الباحثة إلى عدد من النتائج يمكن إبرازها على النحو التالي:

- الفئات المهمشة هم مجموعة من الأفراد أو الجماعات حرّموا من حق التعليم في أي مرحلة من المراحل التعليمية نتيجة تعرضهم لعوامل اجتماعية، أو اقتصادية، أو سياسية في المجتمع، ولا يملكون القدرة على مواجهة هذه الظروف مما يهدد إنسانيتهم وكرامتهم، ويشعرون بالعجز والعداوة تجاه الآخرين.
- من أشكال الفئات المهمشة: الفقراء، ذوي الاحتياجات الخاصة، ساكني القبور، الأيتام، مجهولي النسب، الفتيات المهمشات من التعليم.
- يتأثر صنع السياسة التعليمية في مصر بعدد من العوامل منها ما هو اقتصادي واجتماعي وسياسي وجغرافي وتكنولوجي.
- جاءت استجابات عينة الدراسة حول واقع دور السياسة التعليمية في تمكين الفئات المهمشة تعليمياً بمرحلة التعليم قبل الجامعي، من وجهة نظر عينة الدراسة ككل على أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في العبارتين (٢٠، ٢٣) لصالح البديل (موافق بدرجة كبيرة)، و في العبارة (١٩) لصالح البديل (موافق بدرجة صغيرة)، بينما في بقية العبارات لصالح البديل (موافق بدرجة متوسطة) حيث جاءت قيم كا^٢ دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠١ ودرجات حرية = ٢.

وفي ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة الميدانية وضعت الباحثة عدد من التوصيات منها ما يلي:

- تصميم ورش عمل وأنشطة تفاعلية تركز على تطوير المهارات الأساسية والاجتماعية لدى الفئات المهمشة.
- توفير بيئة داعمة من خلال إنشاء نوادي ومجموعات دعم تساهم في تعزيز ثقّتهم بأنفسهم ومشاركتهم في الأنشطة المدرسية والمجتمعية.
- تطوير شراكات مع المنظمات غير الحكومية التي تعمل على دعم التعليم وتنمية المهارات لدى الفئات المهمشة.
- تشجيع الشركات والمؤسسات الخاصة على تقديم الدعم المادي واللوجستي للبرامج التعليمية الموجهة للفئات المهمشة، مثل توفير المنح الدراسية أو المعدات التعليمية.

- تنفيذ برامج دعم للأسر تساعد في تحسين البيئة الأسرية والتعليمية للأطفال المهمشين، بما يشمل التوعية والتدريب على مهارات التربية الإيجابية.
- إعداد خطط تعليمية فردية تأخذ بعين الاعتبار احتياجات كل طالب مهمش، مع التركيز على تقديم دعم شخصي ومستمر.
- تنظيم حملات توعية تهدف إلى تغيير النظرة السلبية تجاه الفئات المهمشة وتعزيز قبولهم واحترامهم في المجتمع.
- تنظيم ورش عمل وحلقات نقاش للأهالي والمعلمين حول أهمية دعم الفئات المهمشة وكيفية تقديم الدعم اللازم لهم.
- مراجعة السياسات التعليمية الحالية والعمل على تعديلها بما يتناسب مع احتياجات الفئات المهمشة وضمان حقوقهم في التعليم.
- إنشاء لجان مختصة لمتابعة تنفيذ السياسات وتقييم تأثيرها على الفئات المهمشة بشكل دوري لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

المراجع:

- إسماعيل، طلعت حسين (٢٠١٤). الفقر والتعليم: دراسة تحليلية لمؤشرات العلاقة التبادلية، دراسات تربوية ونفسية، كلية التربية، جامعة الزقازيق .
- أبو شقرا، روان خضر (٢٠٢٠). مدى فاعلية السياسة التعليمية في التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديمية ومنتخذي القرارات في الجامعات الأردنية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، الأمانة العامة، اتحاد الجامعات العربية، مج٤٠، ع١٤، ١٥٠.
- بغدادى، منار محمد إسماعيل (٢٠٠٧): صنع السياسة التعليمية: دراسة مقارنة بين كل من مصر وانجلترا والصين، صحيفة التربية، رابطة خريجي معاهد وكليات التربية، (٤)، ٣٢ - ٤٧.
- تقرير التنمية الاجتماعية الثالث (٢٠١٩). عدم إهمال أحد: إدماج الفئات المهمشة في بعض البلدان العربية، الاسكوا، الأمم المتحدة .
- تقرير التنمية الاجتماعية الثالث (٢٠١٩). عدم إهمال أحد: إدماج الفئات المهمشة في بعض البلدان العربية، الاسكوا، الأمم المتحدة .
- التقرير العالمي لرصد التعليم (٢٠٢٠). اليونسكو.
- جايل، عفاف محمد (٢٠١٣): دور النظم السياسية في صياغة السياسة التعليمية في مصر (دراسة تحليلية)، المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج (٣٤)، ٤٠٤ - ٤٨٠.
- الجعفرأوى، ابتسام (٢٠١٣). التمكين من أجل التنمية والعدالة الاجتماعية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، ع١٤، مج٢١، ٧١.
- حجازى، منال محسن أحمد (٢٠١٩). الأبعاد السياسية وإنعكاساتها على صنع السياسة التعليمية في مصر، دراسة تحليلية، كلية التربية، جامعة طنطا، مج٧٥، ع٣٤، ٦٢٨.
- الخبرانى، يحيى بن محمد بن على (٢٠١٥). صناعة السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية في ضوء خبرات بعض الدول تصور مقترح، رسالة دكتوراه، جامعة الملك سعود، الرياض.
- الدستور المصري (٢٠١٤). جمهورية مصر العربية، ٧-٨.
- الدهشان، جمال على خليل (٢٠١٨). تربية الفئات المهمشة في المجتمعات العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: الفرص- والتحديات، المؤتمر العلمي الثامن الدولي، كلية التربية، جامعة المنوفية، ١١-١٢ سبتمبر، ٢٣٥ .

- الرشيدى، حسين مجبل (٢٠١٢). السياسة التعليمية بدولة الكويت فى ضوء مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية: دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية، كلية التربية، جامعة عين شمس، ج١، ع٣٦، ٥٨٨.
- رؤية مصر (٢٠٣٠). ١١٥.
- سليم، هانم خالد محمد محمد (٢٠١٨). خريطة تعليمية مقترحة لتحقيق العدالة التربوية لبعض الفئات المهمشة من ذوى الاحتياجات الخاصة بمحافظة الشرقية، مجلة كلية التربية، كلية التربية، جامعة المنوفية، مج٣٣.
- سنوسى، شيخاوى (٢٠١٩). إصلاح السياسات التعليمية كمدخل للتعامل مع ظاهرة هجرة الكفاءات الوطنية، مجلة الدراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، مج٢، ع١٠، ١٣٨.
- شعيب، ابتهال عبدالله (٢٠٢١): تنوع مصادر التمويل في التعليم وتأثيرها على السياسات التعليمية، المجلة العربية للنشر العلمي، (٣٠)، ٢١٠ - ٢٢٥.
- شقير، زينب محمود أبو العينين (٢٠١٨). الفئات المهمشة بين الرعاية والإهمال قديما وحديثا: تربية الفئات المهمشة في المجتمعات العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: الفرص- والتحديات، المؤتمر العلمي الثامن، كلية التربية، جامعة المنوفية، رقم المؤتمر الرابع، ع٥٣.
- الطاهر، رشيدة السيد أحمد (٢٠١٨). خريطة مقترحة لبحوث السياسات التعليمية فى ضوء استراتيجىة التنمية المستدامة لرؤية مصر ٢٠٣٠، مجلة العلوم التربوية، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة، ع٢١، مج٢٦.
- عبد الحى، أسماء الهادى إبراهيم (٢٠٢٠). تعليم المهمشين فى مصر فى ضوء بعض الاتجاهات الحديثة "رؤية مقترحة"، المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة المنصورة، ع٧٨، ٢٠٦١، ٢٠٧٨.
- عبد الكريم، نهى حامد (٢٠٠٩). صنع القرار فى السياسة التعليمية والأطراف الفاعلة والآليات، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ع٥٤.
- عبدالحميد، سكينه محمد عبدالمنعم (٢٠٢٣): التمكين التعليمى لطلاب لذوى الاحتياجات الخاصة فى التعليم قبل الجامعى: دراسة ميدانية، المجلة التربوية لتعليم الكبار، كلية التربية، جامعة أسيوط، (١)٥، ٢٢٤ - ٢٥٥.
- عبدالدايم، محمد عزت عبدالله (٢٠٢٢): دراسة تحليلية لآليات صنع السياسة التعليمية فى التعليم الدينى قبل الجامعى فى مصر واندونيسيا، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، ٣٣ (١٣٠)، ٤٤٧ - ٤٧٦.

- عويضة، منال أبو الفتوح قاسم (٢٠١٩). رؤية مقترحة لمواجهة التحديات التي تواجه مجانية التعليم في مصر، *المجلة التربوية*، كلية التربية، جامعة سوهاج، ج٥٩، ٣٩٧.
- الفارسي، عبدالله بن علي (٢٠١١). *تطور آليات صنع السياسات التعليمية في سلطنة عمان في ضوء خبرات بعض الدول*، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات التربوية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٧٣.
- قرار وزاري (٢٠٢٠). بشأن تحديد الرسوم والغرامات والاشتراكات ومقابل الخدمات الإضافية التي تحصل من طلاب وطالبات المدارس بمختلف التعليم (العام والفني)، مكتب الوزير، وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، جمهورية مصر العربية، ٨.
- مرسى، عمر محمد محمد (٢٠١٧). دور السياسة التعليمية بمصر في تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم قبل الجامعي في الفترة من ٢٠١١-٢٠١٦ دراسة تحليلية، *المجلة العلمية*، كلية التربية، جامعة أسيوط، ج٨، مج٣٣.
- الوريكات، جمال محمد (٢٠١١). *دور المجالس النيابية في صنع السياسة التعليمية، دراسة مقارنة في البرلمان الأردني*، دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن.
- اليافي، شريفة بنت عبد الله بن علي (٢٠١٥). *صنع السياسات التعليمية: المفهوم والآليات، عالم التربية*، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، ج٥٠، مج١٦، ٦.

- Alvarez, Katherina & Leewen, Esther van (2018). Empowering the poor: Affield study of the psychological consequences of receiving autonomy orde pendeency aid in panama, institute, for Measurement, Methodology, Analysis, University, and Lubbock, Texas, USA.
- Elena, Glava Adina (2014). Educational policy in Romania: principles and functionality in Initial and continuing Teacher Training, *procedia-social and Behavioral Sciences*, vol.142, p680.
- European, communion (2015). Assuring quality in Education policies and Approaches to school evaluation in Euridice Report, Luxembourg, publications office of the unopen union, p7.
- Irabar, Q.O & Osaghae, and R.L.Osarenren (2018). Educational policies and programmers implement: A case study of education funding, universal basic education (UBE) and teacher education, *Academic Journals, international journal of Educational Administration and policy stud* vol, 10.
- Reuter, Tina Kempin (2019). Human rights and the: including marginalized communities in urban development smart cities, *institute for Human Rights*, Birmingham, and University of Alabama.

Vol.28, No. 1, Oct, 2024 ISSN: 2090-5890 & 2735-3222

- UNESCO Bangkok (2013). UNESCO Hand bookok Education policy Analysis and programming, Education policy Analysis, Volume (1
- Zarevski, Dragor (2015).Rde of educational policies and philosophical thought on education in building functional, stable and prosperous knowledge society, New Balkan politics, **Journal of politics**, issue (17).